جامعة عباس لغرور-خنشلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر البحوث القانونية والسياسية والشرعية

الملتقى الوطني بعنوان:

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات.

المحور الرابع:

الإدارية الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة.

عنوان المداخلة:

الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة الإدارة العمومية: قطاع العدالة في الجزائر نموذجا.

Electronic administration as a mechanism for modernizing public administration: the justice sector in Algeria as a model.

من اعداد:

ط.د حاقة الأزهاري مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي. haga-lazhari@univ-eloued.dz 06.62.06.20.31	ط.د أحمد صخر مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي. sekher-ahmed@univ-eloued.dz 06.98.35.67.66

الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة الإدارة العمومية: قطاع العدالة في الجزائر نموذجا.

Electronic administration as a mechanism for modernizing public administration: the justice sector in Algeria as a model.

حاقة الأزهاري[1]، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، haga-lazhari@univ-eloued.dz .

أحمد صخر [2]، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، sekher-ahmed@univ-eloued.dz .

ملخص :

إن إستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الأداء الإداري، أصبح ضرورة حتمية نظرا للمزايا الكبيرة التي يتمتع بها ولهذا تسابقت الدول من أجل إستغلالها وإستخدامها، للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة، لا سيما في تسيير المرافق العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة ودورها في عصرنة الإدارة، من خلال التعرف على تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في ممارستها الإدارية الإلكترونية، وآليات تنفيذها في الجزائر، مع الإشارة إلى نموذج قطاع العدالة في الجزائر، كما تناولت أهم معوقات نجاح المشروع الالكتروني وأهم فرص نجاحه.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يعد جوهر العصرنة التي أطلقتها الدولة الجزائرية لتحسن الخدمة العمومية المقدمة من قبل قطاع العدالة من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عن بعض الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين، كما تجسدت العصرنة من خلال إستعمال الوثائق الإلكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والإعتماد على التصديق الإلكتروني، وكذلك إعتماد أسلوب الإدارة الالكترونية في تسير ملف الموارد البشرية التابعة للقطاع، واعتماد المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، وكذا إستحداث نظام المراقبة الالكترونية، وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذجا للتسيير الالكتروني للمرفق العام، وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية الموظفين والمواطنين بأهمية الادارة الإلكترونية، مع الاستفادة من النماذج والتجارب العالمية الناجحة.

الكلمات المفتاحية: الادارة الكترونية، ادارة العمومية ، العدالة، العصرنة، تكنولوجيا .

Abstract:

The use of information and communication technology in administrative performance has become an inevitable necessity due to the great advantages it has enjoys, for this reason countries have competed in order to exploit and use it, to move from traditional administration to electronic administration, and keep pace with the rapid global developments, especially in the management of public facilities.

This study aimed to diagnose the reality of the electronic management of the justice sector and its role in modernizing the administration, by identifying its adoption of information and communication technology in its electronic administrative practice, and the mechanisms of its implementation in Algeria, with reference to the model of the justice sector in Algeria. It also addressed the most important obstacles to the success of the electronic project and the most important chances of success.

This study concluded that the application of electronic administration is the essence of modernization launched by the Algerian state to improve the public service provided by the justice sector through the establishment of an information system that allows the provision of services in a short time and dispenses with some of the procedures that burden the citizens, as modernization was embodied through the use of documents The gradual dispensation of paper props and reliance on electronic certification, as well as the adoption of the electronic management method in the management of the human resources file of the sector, the adoption of remote visual conversations during the course of judicial procedures, as well as the development of an electronic monitoring system, thus making the justice sector in Algeria a model for the electronic management of the facility The study recommended the necessity of educating employees and citizens about the importance of electronic management, taking advantage of successful global models and experiences.

Key words: E-administration, Public administration, justice, modernization, technology.

- مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الذي أدى بدوره إلى ظهور الشبكة العالمية للاتصالات و الانترنت التي ساهمت في تحول الدول إلى مجتمعات الكترونية تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة الميادين.

ومن المجالات التي تواجه تحدي كبير وتغيير سريع، المجال الإداري، فقد غزت التكنولوجيا مختلف جوانبه في جميع المؤسسات، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية، لأنه أصبح ضرورة حتمية، و نتيجة لهذا التغيير فقد انتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة في الإدارة.

وتمثل الإدارة الإلكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد و العشرين، فهي المدرسة الأحدث في الإدارة إذ تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال في انجاز العمل الإداري وقد اصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية من أولويات الدول من اجل مسايرة التقدم الحاصل، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت الإدارة الإلكترونية وتحاول تعميمها على مختلف القطاعات والإدارات من اجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات استجابة للمتغيرات الداخلية و الخارجية المتلاحقة.

كما تعتبر الادارة العمومية الجزائرية اليوم ذات أهمية كبيرة نظرًا لزيادة الكمية والنوعية في الأعمال الخدماتية التي تقدمها فأصبحت هذه الأخيرة بحاجة إلى تحسين جودة الخدمات التي تؤديها وتحسين استجابتها للمواطنين، والتي هي من متطلبات التنمية، وفي هذا السياق تتمحور إشكالية الدراسة بالشكل التالي: **ما هو دور تطبيق الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة في الجزائر ؟.**

وعليه يمكن تجزئه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية؟ وما هي متطلبات تطبيقها؟.
- ما مفهوم عصرنة الإدارة ؟ وما هي أهدافها ؟.
- ما مساهمة تطبيق الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة ؟.

- أهمية الدراسة:

يحتل موضوع الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة سواء بالنسبة للموظف أو المواطن أو الدولة على حد سواء فالانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على مستوى الإدارة العمومية الجزائرية ،الذي تسعى من خلاله الجزائر مواكبة العصر من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية وما هي الإضافة التي تقدمها .

- اهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى إزالة الغموض حول مفهوم الإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة كما تسعى إلى التعرف إلى الدرجة التي وصلت إليها تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.
- إبراز مدى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال قراءة قطاع العدالة.
- محاولة إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لعصرنة الإدارة.

- منهج الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتبيان واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، حيث تم جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة شملت الكتب والدوريات وتقارير والقوانين والمراسيم التنفيذية إضافة إلى مواقع الانترنت ذات صلة بالموضوع.

تبعا للأهداف المتوخاة من هذه الدراسة و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى النقاط التالية :

أولا: الاطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة.

ثانيا: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها في عصرنة قطاع العدالة.

ثالثا: الفرص والتحديات التي تواجه مشروع الادارة الإلكترونية في الدولة الجزائرية.

I. الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة :

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أدبيات و مفاهيم حول الإدارة الإلكترونية و الإدارة المحلية.

1.I الإدارة الإلكترونية (E- Administration):

1.1.I تعريف الإدارة الإلكترونية:

ظهر منهوم الادارة الإلكترونية أول مرة، في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الرائدة في مجال الاتصال والتكنولوجيا، فكانت الإدارة الإلكترونية تشير إلى استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجي، الشبكات المتكاملة و جهاز الكمبيوتر والأنترنت من قبل الإدارات الحكومية، حيث تم اثراء الأدبيات التي تناولت الموضوع بجملة من التعاريف من بينها :

عرفها **(نجم عبود نجم.2004):** هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.[1]

وينظر إليها (محمد **سمير أحمد.2009)** بأنها :تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية.[2]

كما عرفها **(السالمي علاء عبد الرزاق.2007)** بأنها : الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني ،عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.[3]

في حين عرفها **(حسين محمد الحسن.2010)** بأنها : الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت، مع ضمان سرية امن المعلومات المتناقلة.[4]

وعليه يمكن القول أن بان الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد في الإدارة، يرتكز أساسا على استخدام الوسائل الإلكترونية من حواسيب، الانترانت، والبرمجيات للقيام بجهد اقل ووقت أسرع وجودة عالية.

2.1.I خصائص الادارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات، إذ يصبح شكلها الكترونيا، ومتداولا بين الأجهزة والمستويات الإدارية المختلفة، إذ يميز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الالكتروني، والأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلية، يلاحظ أن تطبيق نظام الادارة الإلكترونية سوف يوفر العديد من المزايا تتمثل في الآتي:[5]

- **سرعة أداء الخدمات:** حيث أنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء خدمة يعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد قصير جدا. هذا فضلا عن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية.

- **تخفيض التكاليف:** يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية. هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع وإحالته إلى موظف أخر. ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة، وذلك نظرا لارتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة.

- **اختصار الإجراءات الإدارية:** لا شك العمل الإداري التقليدي السائد الآن يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل على إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى أخر.

- **تحقيق الشفافية:** فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.

3.1.I مبررات التحول إلى الإدارة الإلكترونية :

هناك الكثير من المبررات التي جعلت كثير من الدول والمؤسسات تتسارع في تطبيق الإدارة الإلكترونية في إداراتها، و من أهم العوامل التي ساهمت في التحول نحو الإدارة الإلكترونية نذكر ما يلي:[6]

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
- القرارات والتوجيهات الفورية التي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- العجز عن توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- صعوبة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- التطور السريع في أساليب وتقنيات الأعمال.
- توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات.
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
- حتمية تحقيا الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

4 1.I متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن تطبيق الادارة الإلكترونية يتطلب تهيئة البيئة المناسبة لانطلاق نشاطها كي تتمكن من تنفيذ ما هو منوط بها، فتطبيق الادارة الإلكترونية يجب ان يراعي عدة متطلبات منها :[7]

أولا: المتطلبات الادارية والامنية

تنحصر المتطلبات الادارية والامنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الادارة الإلكترونية في العناصر التالية :

- **وضع استراتيجيات وخطط التأسيس :** والتي يمكن أن تشمل إدارة ، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، و المتابعة، والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري، مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب .

- **توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية :**إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات، وأجهزة، وحاسبات آلية، ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.

- **تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي:** بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل (إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي.

- **متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة:** وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة، تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات.

- **وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية** : قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.

ثانيا: المتطلبات السياسية

حيث تترجمها وجود ارادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الالكتروني، ومساندة لمشاريع الادارة الإلكترونية، عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والادارة الإلكترونية .

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

اذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة، ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الاجهزة الادارية الإلكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الاجهزة الادارية مع الاستعانة بوسائل الاعلام، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الانفاق على مشاريع الادارة الإلكترونية دون اهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وايجاد مصدر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.

رابعا: متطلبات البنية التحتية للاتصالات

ترتبط بإيجاد حواسيب الكترونية ونظم بيانات متكاملة واكشاك الكترونية في الامكان العمومية، والهواتف والفاكسات، وتعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الاجهزة الادارية داخل الدولة، وتختلف متطلبات الادارة الإلكترونية بين مبادرة الكترونية واخرى حسب برامج التحول الالكتروني وتبعا لحجم المشروع الذي يستهدف الاتمة الكلية أو الجزئية لوظائف وانشطة المنظمات الادارية.

2.I عصرنة الإدارة (administration modernization):

2.I تعريف عصرنة الإدارة:

تعتبر العصرنة الإدارية خطوة هامة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عالم الإدارة والإستفادة من مزاياها، والعصرنة الإدارية مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على تحين الأداء الإداري والإرتقاء بأدائه وتحقيق إستخدام أمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية.

تعد العصرنة عملية مركبة ومتواصلة تشمل التنمية الاقتصادية، الإدارية والسياسية للدول ترتكز على مرجعيات مثل الإستراتيجية والوسائل المادية والبشرية غايتها تعزيز التنمية الإدارية والتحكم في توجيه التطور الاقتصادي وإعادة الاعتبار للمؤسسات و وصولا إلى تحديد المسؤولية للسلطات العمومية، والوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية .[8]

ويقصد بعصرنة الإدارة عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة، ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيات وتحويل المعرفة الى خدمة.[9]

كما تعريف العصرنة الإدارية تشير عملية العصرية الإدارية إلى إستقلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة وتمثل ذلك في إنجاز الحكومات الرسمية سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت، وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة .[10]

ومنه يمكن القول أن عصرنة الإدارة العمومية هي مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع معطياته والتكيف مع شروطه، للحصول على إدارة ناجحة ونزيهة وشفافة تسير على خطوات إستراتيجية التقديم الأحسن للمواطن في وقت وجيز، وهي تنفيذ المخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية.

2.2.I أهمية عصرنة الإدارة :

إن إدخال مفهوم عصرنة الإدارة الإلكترونية كآلية جديدة لتقديم الخدمة العمومية هو عنصر رئيس في تقييم المرفق وتطوير مهامه وخدماته العمومية، فقد أصبح اليوم استغلال التكنولوجيا في تسيير المرفق العام ضرورة حتمية تفرضه المتغيرات الداخلية والدولية، بالنظر للدور الذي يلعبه هذا في تحسين الخدمات المقدمة، إذ لا يقصد من اعتماد الإدارة الالكترونية استمرارية العمل الإداري بل تحقيق نوعية خدمات الإدارة فحسب، وتيسيره، وفعاليته في مواجهة المتعاملين معها وبصفة عامة يمكن تلخيص أهمية الإدارة الالكترونية في تبسيط الحياة الإدارية في النقاط الأتية:[11]

- أنها تمكن المواطنين من أن يكونوا في اتصال دائم بالمرافق العمومية، وهي تشكل أحسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة، وتطبيق مناهجها، ومن جهة أخرى فالإدارة الالكترونية تمكن الإدارة من معالجة بعض الملفات الإدارية من دون حضور المعنيين بها.

- إذا كانت الإدارة تعبر عن احتياجات المرتفقين، ومن ثم فهي وسيلة لخدمتهم، فإن تحسين آلياتها ومناهجها بواسطة الإدارة الالكترونية هو ضمان لمصلحتهم وعلى رأسها سرعة تحقيق الخدمة المقدمة.

- التقليل قدر الإمكان من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية، حيث أن كثرة الوثائق الإدارية تعيق العملية التطويرية للإجراءات والحصول على الخدمة العمومية عن بعد في أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف.

- ترفع من جودة الخدمات العمومية، وتقلل مظاهر البيروقراطية والتي تعتبر حاجزا أمام التغيير في المرافق العمومية وتطوير الخدمات العمومية.

- تحقق الإدارة الالكترونية سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة، في فضاء الخدمة مصالح المواطنين بطريقة الكترونية تمتاز بالمرونة والوضوح، وتعميق مفهوم الشفافية للبعد عن المحسوبية.

3.2.I أهداف العصرنة الادارية :

إن الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية له أهداف وفوائد مختلفة تؤدي بلا شك الى تسهيل الإجراءات داخل الإدارة ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدمات بمختلف أشكالها ولعل أهم الفوائد التي جاءت بها العصرنة نذكر:[12]

- رفع مستوى الأداء :

ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية، كما أن الحصول على المعلومات بطريقة الكترونية يساعد العنصر البشري والمسؤولين على جميع المستويات وكذلك المواطنين المتعاملين

مع الإدارات الحكومية على انجاز الإجراءات بسرعة، وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة من الزمن .

- دقة البيانات:

إن إدخال البيانات بطريقة الكترونية يسمح الجهات الإدخال الأولية بالحصول واسترجاع المعلومات المطلوبة بدقة بدلا من الأخطاء التي تتخلل عملية ملئ الخانات ورقيا وبالتالي احتمال الوقوع في الخطأ بين الحين والآخر.

- تقليص الإجراءات الإدارية:

بفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر أو المعلومات تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خدمة من الإدارة الحكومية كما يمكن لهذه الحكومة أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها بدون تكليف المواطن مشقة التنقل الى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجاته.

1.III و اقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر و أثرها في عصرنة قطاع العدالة.

تبنت الدولة الجزائرية مشروع الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الوزارية والجماعات المحلية وكذا المؤسسات العمومية، ولعل قطاع العدالة من أوّل القطاعات التي عرفت إدخال التكنولوجيات الحديثة في التسيير، حيث تم احداث العديد من التغييرات بهدف تفعيل وتنشيط أداء هذا النوع من المرافق العمومية وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين والمتقاضين.

تقوم استراتيجية عصرنة قطاع العدالة على تقديم خدمات أفضل سواء للمواطنين أو المتقاضين وكل الأعمال التي توجه لتحسين خدمات مرفق القضاء مع ادراج طبعا التكنولوجيا الحديثة بهدف الاسراع في تقديم الخدمات العمومية والرفع من مستوى تطلعات المواطنين، وهذه العصرنة لن تتحقق دون أكيد عصرنة أساليب التسيير من خلال إرساء منظومة قانونية معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت قصير جدا، والاستغناء عن بعض الاجراءات التي أضحت تثقل كاهل المواطنين والمتقاضين، وإدماج التكنولوجيات الحديثة ضمن المنظومة القضائية الوطنية.

2.1.III عصرنة قطاع العدالة.

بإعتبار قطاع العدالة جزء من الإدارة وأن عملية العصرنة تتم على المستوى الإداري سنحاول التطرق إلى مفهوم عصرنة قطاع العدالة بصفة خاصة.

تشير عصرية قطاع العدالة الى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل الإداري التقليدي الورقي الى عمل الكتروني، حيث تعرف عملية العصرية على مستوى قطاع العدالة على أنها: تيسير سبل اداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وانجاز المعاملات الادارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. [13]

كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل العلم والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العالية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وشو ماتم العمل به فعلا، حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة الى مستخرجات الفضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنيت. [14]

3.1.III آليات تنفيذ الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة

للإدارة الإلكتر ونية مجموعة من الآليات أو الأساليب يجب توافرها من أجل ضمان تطبيق ناجح إلّا أنّ هذه الآليات لا تكمل إلا من خلال وضع خطوات كفيلة بضمان عمليّة التّحول ونجاحها والتّي يجب أن تكون بدورها مدروسة بعناية، وهذا بالإضافة إلى بيان التّقنيات والأنظمة اللا زمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وتتمثل هذه الآليات في الآليات التشريعية والتنظيمية والآليات التقنية.

1.3.1.III الأليات التشريعية

قبل التّطرق لتطبيق الإدارة الإلكترونية يجب وضع التشريعيات القانونية اللّازمة لتطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الّذي يقّر بالتّحول الإلكتروني، وقد سعى المشرع الجزائري وبمحاولة جادة تطوير المنظومة القانونية لتواكب التّطور الحاصل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، الّذي تعرفه الجزائر وهو ما نجسد عمليّا بتعديل وتطوير القوانين والتّشريعات القائمة بإصدار العديد من النّصوص القانونية والتّشريعية الجديدة الرامية إلى تنظيم وضبط المعلومات والاتصال الإلكتروني، ووضع كذلك الرّكائز الأساسية لمقررات التّقنيات الرّقمية بتوفير وسائل لحماية حريّات الأفراد، و حقوقهم من المخاطر الإلكترونية .[15]

وفي مسار الإصلاح العميق لقطاع العدالة، وفي إطار تعميم وتكثيف استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مرفق العدالة، شرعت وزارة العدل في وضع إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة وهو بمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات العمومية في مجال القضاء ،ولا يتحقّق ذلك إلّا من خلال عصرنة أساليب التّسيير وتحديث الإجراءات القضائية باستعمال أمثل للمعلومات و تكنولوجيات الرقمية الحديثة في استخراج كلّ الوثائق الخاصّة بقطاع العدالة عن طريق الأنترنت إلى جانب إدراج خدمات أخرى تستعين بتكنولوجيات الإعلام والاتصال كالتبليغ والإطارات وتبادل العرائض وإرسال الوثائق والتّغيرات و الأوامر القضائية بطرق إلكترونية، وعديد الخدمات القضائية الأخرى الأمر الّذي يرقى لتطلعات المواطنين وكذا المحامين والمحضرين القضائيين وباقي الشّركاء من إدارات عمومية وهيئات نظامية .[16]

وبهذا دعم هذا البرنامج بقانون رقم 03 / 15 متعلق بعصرنة قطاع العدالة، وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال القضاء، ويتضمّن هذا القانون الّذي تمّ المصادقة عليه 19 مادة وخمسة فصول تشمل أساسا :[17]

- **الفصل الأوّل** :أحكام عامّة " حددت الهدف من قانون عصرنة العدالة.
- **الفصل الثّاني** :المنظومة المعلوماتية المركزية لو زارة العدل والإشهاد عن صحّة الوثائق الإلكترونية، وضع منظومة معلوماتية مركزية لو زارة العدل للمعالجة الألية والأنية للمعطيات الشخصية للمواطنين خاصة فيما يتعلق بشهادة الجنسية وصحيفة السّوابق القضائية مع ضمان الحماية التّقنية لهذه المعطيات، وإدراج تقنية التّصديق الإلكتروني على الوثائق والمحررات القضائية التّي تسلّمها وزارة العدل والمؤسسات التّابعة لها والجهات القضائية.
- **الفصل الثّالث** :إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطّرق الإلكترونية، تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريقة الإلكترونية والاستفتاء التّدريجي عن الدعائم الورقية.
- **الفصل الرابع** : استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية.
- **الفصل الخامس** :أحكام جزائية تجريم الاستعمال عبر قانون التّوقيع الإلكتروني.

2.3.1.III الأليات التنظيمية

تحتاج الإدارة الإلكترونية لكي تتحقق خدمة عمومية جيّدة للمواطنين الاعتماد على إدارة جيّدة تساند التّطور والتّغير وتدعمه، وتأخذه بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية، و إلى ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التّنظيمية وصنع المعرفة لأن

الإدارة الرقمية تستلزم تطوير واضح للمكونات التقليدية لثقافة المرفق العمومي باتجاه تجاوز العلاقات والاتصالات الهرمية إلى الشبكية، ومن العمومية إلى الأفقية ومن التخصيص إلى التمكين الإداري .[18]

وعلى مستوى قطاع العدالة استحدثت وزارة العدل هيئة على مستواها تتكفل بعصرنة القطاع **وهي المديرية العامة لعصرنة العدالة**، وتهدف هذه المديرية للتّكفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة، وتمنح أيضا للقاضي ومختلف الشّركاء (محامين، محضرين قضائيين.....الخ)، كل وسائل التّقنية لإتمام مهامها على أحسن وجه.

وتعكس هذه المديرية أيضا الإرادة الحقيقية لقيادة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة، وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج الّتي تحسب لصالحها، حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظمه، وسيره الداخلي وعلاقتها مع المحيط الوطني والدولي وتكلف بهذه الصفة بما يلي :[19]

- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجازها.
- ضمان ترقية استعمال أداة الإعلام الآلي وتكنولوجية الإعلام والاتصال .

3.3.1.III الأليات التقنية

تعتبر الآليات التقنية حجر أساسي لموضوع الإدارة الإلكترونية حيث يمثل الأجهزة والتّقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية صحّتها ومصداقيتها، أن توفيرها البنية التّحتية من تكنولوجيا معلومات واتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج وأساليب وتطبيق الإدارة الإلكترونية، وإن إدخال التّكنولوجيا الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات التي تحكم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو دائم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة، تكفل أكبر قدر من أمن المعلومات، وأعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات . [20]

- الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

مراعاة لخصوصية وحساسية المعطيات والمعلومات التي يتم تداولها في قطاع العدالة، قامت وزارة العدل بإنشاء شبكة قطاعية مشكلة من شبكات محلية داخلية عن مستوى كل الجهات القضائية وفق نظام الأنترنت، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة حيث تسمح هذه الشبكة القطاعية لوزارة العدل بالقيام بالإشهاد على صحة مختلف الوثائق الإلكترونية، ونتعلق بجميع النشاطات وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى مختلف الجهات القضائية للنظامين العادي والإداري وكذا محكمة التنازع، كما يمكن أن تقصد جميع الوثائق و المحررات القضائية التي تسلمها وزارة العدل وكذا المؤسسات التابعة لها . [21]

- إنجاز أرضية خدمات الانترنت:

تم تزويد قطاع العدالة بأرضية منذ 2003 بممول ذو نوعية رفيعة للدخول إلى الانترنت من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية، وكل المؤسسات المعنية وهو ما يسمح بالوصول للمعلومة لكل مواطني الدولة فيما يخص استفساراته أو بحثه عن أي مسألة قانونية، كترشيده إلى الأماكن المتخصصة في ذلك على مستوى الموقع. كما تلبي الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح بإنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الإلكترونية، وتعميم الوصول المعلومات لكل موظفي العدالة .[22]

وتأوي هذه الأرضية:

- موقع الواب المركزية وزارة العدل : يمكن الإطلاع عليه عبر الإنترنت على العنوان التالي: (Http ;//www.mjustice.dz/) تم إنشاءه في أواخر نوفمبر 2003 وكان يصدر باللغة الفرنسية ويهدف إلى إعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل وتنظيم القطاع

ومهامه وبرامجه والخدمات التي يقدمها العامة الناس وقد عرف هذا الأخير العديد من التحديات خاصة بعد استحداث مديرية العصرنة التي وضعت في اهتماماتها إصلاح الخدمة العمومية .[23]

- مو اقع الواب للمجالس القضائية:

بدأت الوزارة سنة 2005 بتوسيع الاستفادة من التقنيات الإعلام والاتصال، بإنشاء المواقع الإلكترونية تدريجيا للجهات القضائية و المحكمة العليا ومجلس الدولة، وبالإضافة إلى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها وكذا مركز البحوث القانونية و القضائية وتتكفل هذه المواقع بتقديم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية.[24]

- مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني:

تم إنشاء بتاريخ 13 سبتمبر 2014 شرائح التوقيع الإلكتروني ويهدف تبادل الوثائق عبر الطرق الإلكتروني وإمكانية الاستغناء عن الدعائم الورقية وتطوير الخدمات القضائية عبر الانترنت من خلال إمكانية سحب صحيفة السوابق العدلية وكذا شهادة الجنسية ممضيتان إلكترونيا عبر الانترنت .[25]

- المقر الاحتياط لأنظمة الإعلام الآلي:

أنشأ المشرع الجزائري هذا النظام و ذلك نظرا لطبيعة الخدمة العمومية لمرفق العدالة وحساسية المعطيات القضائية لارتباطها بالمصالح الخاصة للمواطنين فإن حماية النظام من أجل السير الحسن والمستمر، تعد ضرورة استراتيجية ملحة ،يجب توفير آليات حماية وضمان السلامة الديمومة .

يسمح الموقع الاحتياطي باستمرارية بحمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة تماما عن الموقع المركزي الأساسي المتواجد بالأبيار ،وذلك في حالة وقوع حوادث وكوارث طبيعية أو أعمال كيدية...الخ، وعند الضرورة يقوم الموقع بإعادة تحميل النظام إلى عمله بصفة فورية، وقد تم تصميم الموقع وفقا وفقا للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف المركز الرئيسي.[26]

2.III و اقع تجسيد عصرنة قطاع العدالة بالجز ائر.

تمكن قطاع العدالة، من قطع أشواط معتبرة، في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة.

إذ سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال، بإنجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية، والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع.

وتماشيا مع مختلف القوانين والمراسيم التي أقرها المشرع الجزائري في مجال عصرنة قطاع العدالة فقد تم العمل على انجازها وتطبيقها على أرض الواقع، سنحاول التعرض الى واقع تجسيد عصرنة قطاع العدالة في الجزائر من خلال إبراز أهم الأنظمة التي أستحدثت في هذا القطاع:[27]

1.2.III نحو تجسيد عدالة رقمية:

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وفقا للقانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني،

وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا، عبر الإنترنت.

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول على القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

- اتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت.

- توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.

- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.

- مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.

- توفير إمكانية تتبع مآل القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

- فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت.

- استحداث مركز للنداء، بعنوان قطاع العدالة، قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضر **(78-10)**.

- تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

- إنشاء أرضية للتكوين عن بعد.

- إنشاء أرضية النيابة الإلكترونية "e-nyaba" لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، ...) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.

- تمكين المواطن من التسجيل للإستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانين وغير المدانين.

-استحداث فضاءين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل:

- **انشغالات** : لتلقي انطباعات وتطلعات وانشغالات المواطنين عن بعد، بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.

- **أقترح** : لتلقي اقتراحات ومساهمات المواطنين عن بعد، بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة.

2.2.III إعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي:

- استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفادي تكرار البيانات.

- اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد، على الصعيدين الوطني والدولي، ساهمت بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والتسريع من وتيرة الفصل في القضايا، من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد واجتناب تحويل المحبوسين.

- استخدام ذات الآلية، لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية.

3.2.III تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية:

- اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية، قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع والمساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.

- إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.

- تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية، بين الجهات القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.

- اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، قصد تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات إلكترونيا، عوضا عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية، وإعلام المتقاضي بمآل قضيته، وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة مجرد رسائل نصية قصيرة.

4.2.III تدعيم الحقوق والحريات الفردية

- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية، يديرها قاض وتساعده خلية تقنية، تشرف على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية، وفقا لأحكام القانون رقم 16-03، المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، وذلك لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.

- استحداث نظام معلوماتي بيومتري، يقوم على استغلال خصائص البصمة البيومترية، وقاعدة معطيات بيومترية وطنية لتشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية، من أجل المساهمة في التعرف على الهوية في وقت قياسي

وإضفاء المرونة والسرعة على الإجراءات القضائية وكذا تسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية.

- استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد، وكذا المساعدة في إجراءات البحث والتحري من طرف كافة شرائح المجتمع.

1.IV الفرص والتحديات التي تواجه مشروع الادارة الإلكترونية في الدولة الجزائرية. [28]

على قدر أهمية وحجم أي مشروع ونطاق التغيير فيه وأبعاد الخدمات التي يقدمها وتعدد الأطراف المستفيدة منه تكون الفرص والتحديات، فالمشروع الصغير فرصه صغيرة، أما المشروع الكبير فإن فرصه وتحدياته كبيرة، وبالنظر لضخامة مشروع الادارة الإلكترونية فإن فرصه ومعوقاته وتحدياته كبيرة.

1.1.IV معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يمكن إجمال المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في النقاط التالية :

- **المعوقات الادارية :** فما زال الكثير من القيادات الإدارية يجهل موضوع الإدارة الإلكترونية وبعضهم لا يعرف حتى المصطلح لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفهوم، وتوفير الأرضية الفكرية له وتوحيد الرؤى المختلفة في المنظمات، وبلورة الاستراتيجيات والسياسات ومن ثم الأهداف والغايات.

- **مقاومة التغيير :**إن إقامة مثل هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من التغيرات على صعيد المنظمات والأقسام وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية، وتبعا لذلك تنشأ مقاومة للتغيير، ويمكن التغلب عليها من خلال التغيير التدريجي للنسيج الثقافي، وإعادة التأهيل للقيادات الإدارية للإيفاء بمتطلبات الحكومة الإلكترونية.

- **المعوقات التقنية** : وتتمثل في الحاجة الكبيرة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل، كما أن هذه التقنية في تطور مستمر الأمر الذي يجعل اللحاق بهذه التطورات صعبا، وأن هذه التقنية متشابكة ومتكاملة الأمر الذي يجعل من المستحيل التدرج في توفيرها، بل يجب أن تتوافر جميعها في وقت واحد خاصة على صعيد المنظمة الواحدة.

- **المعوقات الأمنية :** يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تجابه تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية وما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، حيث من مظاهر الأمن المعلوماتي سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها وتدميرها عن طريق الاختراقات والجريمة المنظمة والمواقع المعادية والقرصنة والاستغلال المعلوماتي وغيرها.

- **المعوقات الأخرى :** وهي المعوقات المرتبطة بالبيئة الخارجية ومنها ضعف الفكر المعلوماتي، وكذلك هناك المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية... .

2.1.IV المخاطر والتحديات التي تواجه مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر

من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه مشاريع الحكومة الإلكترونية ما يلي :

- التغييرات السياسية والتي ينتج عنها عدم إعطاء المشروع أولوية مناسبة أو تراجع الدعم الحكومي له وخاصة من المستويات القيادية العليا.

- المخاطر القانونية والإجرائية والتي قد ينتج عنها تأخر تنفيذ التعاقدات الخاصة بتنفيذ المشروع.

- المخاطر التشريعية، حيث يتطلب التطبيق الكامل للحكومة الإلكترونية ضرورة إصدار تشريعات جديدة أو إجراء تعديلات في بعض التشريعات القائمة.

- مخاطر عدم توفر المقومات اللازمة سواء كانت مقومات مالية أو فنية أو تكنولوجية.

- عدم ملاءمة البيئة العامة لتطبيق مشروعات الحكومة الإلكترونية.

3.1.IV فرص نجاح مشروع الادارة الإلكترونية في الجزائر

إن حجم النجاح أو الفشل لمشاريع الحكومة الإلكترونية في إفريقيا يتوقف على الفجوة بين الوضع القائم حاليا للدول والتصميم المقتر للمشروع، فكلما زادت هذه الفجوة زادت معها المخاطر والتحديات التي سوف تواجه المشروع، وكلما صغرت كلما زادت فرص النجاح للمشروع وحتى ينجح مشروع الحكومة الإلكترونية يتطلب الأمر إتباع الخطوات التالية:

- تقييم الفجوة بين الوضع الحالي والتصميم المقترح للمشروع، عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد توقعات النجاح أو الفشل بناء على مقاييس يتم الاتفاق عليها مسبقا.

- تحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ بناءا على نتيجة التقييم، وذلك لتعظيم احتمالات النجاح والتغلب على المخاطر التي تمثل مسببات الفشل.

- إدخال التعديلات اللازمة على تصميم النظام(المشروع) وبالتالي ما يهدد نجاح مشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول الإفريقية، وما يمنع تحقيق أهدافها وجود مجموعة من المخاطر، فالأمر يتطلب التخطيط المسبق لمواجهة المخاطر والتحديات التي يمكن أن تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية، والعمل على السيطرة عليها، حتى لا يتأخر تنفيذ المشروع أو لا يحقق النتائج المتوقعة أو المزايا المنتظرة منه بصورة كاملة.

V. الخلاصة

إن عصرنة الإدارة تحمل أبعاد اقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الورق يمكن أن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية ،فالإدارة الإلكترونية وتعميمها لدى الجماعات المحلية أصبح ضرورة لا مفر منها في ظل التطورات الحاصلة، والتي سيكون لها أثر إيجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة والتي يشهدها العالم، لأن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة الكترونية جزائرية قوية .

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى وراء التغيير في مجال الإدارة من أجل تنمية خدماتها وتسهيل معاملات المواطنين وذلك عبر مشر وع الجزائر الإلكترونية لتحقيق أهداف، منها عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير خدمات الكترونية ونرى ذلك جليا من خلال الدخول في تطبيق مشاريع الإدارة الإلكترونية تدريجيا .

أما فيما يخص عصرنة قطاع العدالة يمكن القول أن القطاع إعتمد إستراتيجية جيدة أتت بثمارها في أقرب وقت من خلال استحداث وتطوير نظام معلوماتي يعتمد في الأساس على استغلال كل ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه فان هدف الوصول إلى قطاع عدالة عصري في الجزائر يجب أن يضع في الحسبان كل مقتضيات ومتطلبات هذا الأخير، من خلال التقديم السريع و الآمن للخدمات القضائية وتسهيل اللجوء إلى القضاء لكل أفراد المجتمع، واعتماد تقنيات عصرية تكنولوجية الكترونية في التعامل مع مختلف الملفات والقضايا القضائية، وهو ما عمل القائمون على هذا القطاع لتحقيقه وصولا إلى عدالة رقمية قريبة من المواطن.

- الاستنتاجات:

- إن الإدارة الإلكترونية هي نتيجة لتطورات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، والتي تقدم عدة مزايا تتمثل في ربح الوقت والجهد و التكلفة ،كما تعمل على توفير قاعدة للبيانات تتيح للأفراد والمؤسسات كل حسب إحتياجاته.

- إن عملية التحول من الادارة الكلاسيكية إلى الإدارة الإلكترونية أمر لا مفر منه رغم ما قد يصاحب العملية من صعوبات ومعوقات، لذا لا بد من تثمين الإيجابيات والتعامل بحذر مع هذه المعوقات.

- إن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال في بداية خطواتها الأولى، إلا أن ذلك لم يمنع من سرعة انتشارها واستخدامها، وتظهر جهود الدولة الجزائرية في هذا الصدد،من خلال مجهودات التي قامت بها الدولة من أجل توفير جميع الوسائل لإنجاح مشروع التحول الى الادارة الإلكترونية، وهو ما يعتبر دليلا قويا للتكفل بمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر وذلك ما يعكس بصورة واضحة المساعي الجزائرية في تطوير وعصرنة الإدارة بما يتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية و الدولية في ذات المجال والسعي للولوج إلى عالم الإدارة الإلكترونية .

- إن الإدارة الالكترونية ساهمت وبشكل كبير في تعزيز المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام بشكل عام ومرفق العدالة بشكل خاص وذلك من خلال فعالية الخدمات وسرعتها مما يعود بالفائدة على المرتفقين من هذا المرفق.

- يعتبر التوقيع الإلكتروني من أهم الأنظمة في مرفق العدالة ،حيث تتيح اصدار الوثائق القضائية بشكل إلكتروني، كالأحكام القضائية و شهادة جنسية و شهادة السوابق العدلية.

- **التوصيات :**

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن أن توحى هذه الدراسة بما يلي :

- ضرورة تبني مصطلح الإدارة الإلكترونية دستوريا ليصبح له بعد قانوني متين يتأصل في جميع القوانين الصادرة في الدولة : وذلك تماشيا والتوجهات العالمية الجديدة ومواكبتها.

- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الادارة الإلكترونية، عن طريق برامج التكوين المكثف والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الإدارية.

- إعلام وتحسيس المواطن باعتبار أن مشروع الادارة الإلكترونية موجه له بالأساس، وأن نجاح المشروع مرتبط بوعيه وتفاعله معها .

- دعم و تطوير البنية التحتية للاتصالات لكي لا تكون عائق أمام تنفيذ وتطبيق هذا المشروع المهم، إضافة إلى توفير التجهزات الإلكترونية على مستوى بعض المحاكم.

- يجب أن يكون مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارية الإلكترونية ذو رؤية شاملة، تبدأ من أعلى المستويات في الدولة إلى أدناها، وذلك بتظافر الجهود، و للوصول إلى تنمية إدارية شاملة ضمن استراتيجية واضحة على المدى الطويل.

- العمل على تقديم شرح وتوضيح لي آليات العمل بالإدارة الإلكترونية سواء بالنسبة للمستخدمين أو طالبي الخدمة بطريقة سهلة وواضحة وذلك لتعميم الفكرة وجعلها روتينية في المعاملات الإدارية وجعل تطبيقات الإدارة تتلاءم مع كامل فئات المجتمع.

- إدراج المرفق العام الالكتروني ضمن المحاور الأساسية لمقياس المرفق العام بالنسبة لطلبة الحقوق باعتبارهم اللبنة الأساسية التي يخرج منها القضاة والمحامين... الخ، والذين تربطهم علاقة مباشرة بقطاع العدالة مما يساهم في تخرج جيل مثقف في مجال الإدارة الالكترونية .

- محاكاة التجارب الدولية الناجحة في مجال تطبيق الادارة الإلكترونية مع مراعاة الإمكانيات التقنية ،مالية والبشرية ومناخ تطبيقها في الجزائر.

- الإحالات والمراجع:

[1] - نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية و الوظائف و المشكلات**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004،ص: 127.

[2] - محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، ط1 ،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009 ، ص : 43.

[3] - السالمي علاء عبد الرزاق محمد، **الادارة الالكترونية**، دار وائل للنشر ،عمان،الاردن، 2007 ، ص: 3 .

[4] - حسين محمد الحسن ،الادارة الالكترونية، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،ط 1، عمان، 2010 ، ص : 392 .

[5] - محمد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ط1، ص:17.

[6] - عامر طارق عبد الرؤوف، **الإدارة الالكترَونية:** نماذج معاصرة، الطبعة الأولى، دار السحا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007 ، ص: 25 .

[7] - عشور عبد الكريم، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص ص:23- 26.

[8] - بن فرحات مولاي لحسن، **غدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012/2011، ص:74.

[9] - فتيحة فرطاس، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد :02, العدد: 15، 2016، ص:313.

[10] - علاء فرج الطاهر، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، دار الراية، عمان، 2009، ص ص:89-90.

[11] - جابو ربي اسماعيل، **تحسين الخدمة العمومية في ظل القانون 03-15**، أعمال الندوة العاشرة: عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، 28 ديسمبر2020، ص:32.

[12] - بوحوش عمار، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2006، ص:180.

[13] - ياسر محمد عبد العالي، **الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016، ص:72.

[14] - العيداني محمد، زروق بوسف، **رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد:07،العدد:01، 2020، ص: 505.

[15] - رانية هدار، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص ادارة عامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018، ص: 161.

[16] - بواشري أمينة، سالم بركاهم، **الإصلاح الإداري في الجزائر**، عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017) المجلة العلمية لجامعة الجزائر3 ، المجلد: 6 ، العدد: 11، 2018 ، ص ص: 208 -209.

[17] - مادة رقم: 03-15 مؤرخ في: 01 فبراير2015، **يتعلق بعصرنة العدالة**، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد60، الصادرة بتاريخ 2015/02/10.

[18] - عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علم الاجتماع، تخصص إدارة عمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 74 .

[19] - بواشري أمينة وسالم بركاهم، **مرجع سابق**، ص ص: 208 .

[20] - بلعيز طيب، **إصلاح العدالة في الجزائر(الإنجازوالتحدي)**، د ذ ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص: 173.

[21] - بلحارث ليندة، **عصرنة قطاع العدالة في الجزائر**، مؤتمر دولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع وتحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 17/16 ديسمبر 2018، ص: 06 .

[22] **-** بوبكر صبرينة، **دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية– قطاع العدالة نموذجا-**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، تبسة، 2019، ص:33.

[23] **-** بواشير أمينة، سالم بركاهم ، **مرجع سابق** ، ص ص :211-212.

[24] – معزوز علي، صغير يوسف، **رقمنة قطاع العدالة**، مداخلة ألقيت في ملتقى الموسوم بالعدالة الالكترونية بين متطلبات العصر وحماية حقوق وحريات الأفراد، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 02 جوان2021 ، ص: 04 .

[25] – بلحارث ليندة ، **مرجع سابق** ،ص:05.

[26] – عبان عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص ص : 90-91 .

[27] - موقع وزارة العدل، الوزارة، **عصرنة العدالة**، تم الاطلاع : 2022/08/15: https://www.mjustice.dz/ar/

[28] - سعاد عون الله، **شروط ومتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية ودورها في دعم مسيرة التنمية في إفريقيا**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 13 العدد 2، 2020، ص ص :1047- 1050 .